

شُرر سوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٥

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٥-١٩٣٦

شحن شؤاد الأول ملك مصر

بفتح الاطلاع على امرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ؛
 لوبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
 لاسمنا بما هو آت :

شادة ١ - ليفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٥-١٩٣٦ القسم ١٧
 "معاشات ومكافآت" اعتمادا اضافى قدره ١٢٥٠٠٠ جنيه (مائة وخمسة وعشرون
 ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج فى البند ١٣ للاستبدال الاختيارى .
 لؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من الاحتياطى العام .

شادة ٢ - هلى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون .

شامر بان يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وان ينشر فى الجريدة
 الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما
 صدر برأى المتزه فى ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٤ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٥)

شؤاد

لجامر حضرة صاحب الجلالة

لؤنيس لشجلس الوزراء

لشحمد شرفيق لشسيم

لؤزير المالية

لشحمد شبدالوهاب

شُرر سوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٥

بتاجير قطعة ارض من املاك الدولة بايجار اسمى

شحن شؤاد الأول ملك مصر

بفتح الاطلاع على امرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ؛
 لوبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
 لاسمنا بما هو آت :

شادة ١ - ليعتمد تاجير قطعة الأرض رقم ١٣٠ مسلسلة فى بنها البالفة
 مساحتها ٦٤٠ مترا مربعا الى جمعية الشبان المسلمين فى بنها وذلك لمدة
 خمسين سنة وبايجار اسمى قدره جنيه واحد سنويا لاقامة دار للجمعية عليها
 ومنشآت خيرية ودينية ؛

شادة ٢ - هلى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون .
 شامر بان يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وان ينشر فى الجريدة
 الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المتزه فى ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٤ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٥)

شؤاد

لجامر حضرة صاحب الجلالة

لؤنيس لشجلس الوزراء

لشحمد شرفيق لشسيم

لؤزير المالية

لشحمد شبدالوهاب

شُرر سوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٥

بالترخيص للحكومة بمنح شركة مصر للطيران حقا مقصورا عليها دون سواها
 بانشاء واستغلال بعض مشروعات الطيران وبمنح مكافآت للمصريين الذين
 يتعاملون الطيران فى مدارسها وبمنح الشركة امانات عن كل خط منتظم

شحن شؤاد الأول ملك مصر

بفتح الاطلاع على امرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ؛
 لوبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والمواصلات ، وموافقة رأى
 مجلس الوزراء ؛

لاسمنا بما هو آت :

شادة ١ - لشخص للحكومة ان تمنح شركة مصر للطيران حقا مقصورا
 على تلك الشركة دون سواها :

(أولا) فى انشاء واستغلال محطات لخدمة الطائرات المدنية فى مطارات
 الحكومة المدنية وفى اماكن النزول .

(ثانيا) فى انشاء واستغلال مدارس لتعليم الطيران فى المطارات المذكورة .

(ثالثا) فى تنظيم واستغلال رحلات جوية للترهة تبدأ فوق الأراضى
 المصرية .

(رابعا) فى ممارسة النقل الجوى الداخلى .

(خامسا) فى القيام للحكومة بأى عمل جوى خاص أو أية خدمة جوية خاصة
 كالتصوير الفوتوغرافى ومسح الأراضى ورش الزرع ونقل
 موظفى الحكومة والمهمات ... الخ ، أو فى أن تتعاقد مع الغير
 فى مقابل عمولة على القيام بتلك الأعمال أو الخدمات ، حسب
 ما تراه الحكومة .

لهذا لمدة لا تزيد على ثلاثين سنة وبالشروط التى تقررها الحكومة وعلى
 أن تعرض الشركة لتصديق الحكومة برامجها السنوى فيما يتعلق بانشاء المحطات
 لخدمة الطائرات المدنية ومدارس تعليم الطيران وخطة الدراسة فى هذه المدارس
 وعدد من يقبل بها من الطلاب ، وكذلك فيما يتعلق بانشاء خدمات النقل
 الجوى الداخلى .

هلى أن الحق المشار اليه فى (خامسا) لا يمنع من أن تتولى الحكومة بواسطة
 طائراتها الخاصة القيام بتلك الأعمال أو الخدمات ؛

